

برنامج توازن يدعم بناء وتعزيز القدرات المؤسسية على الصياغة التشريعية المراعية للنوع الاجتماعي



صورة جماعية تُظهر جانب من البرنامج التدريبي على أدلة الصياغة التشريعية، عمان، تشرين الأول 2023.

تتميز المنظومة التشريعية في الأردن بالاستقرار وبالانساق مع السياسات العامة للدولة، حيث شهد الأردن في السنوات الأخيرة تزايداً في أعداد التشريعات استجابةً لتحقيق الرؤية الملكية للتحديث الاقتصادي والسياسي ومع برنامج تحديث القطاع العام، مما يُظهر الحاجة إلى وجود تشريعات وقوانين مراعية للنوع الاجتماعي بهدف تمكين المرأة في مختلف القطاعات.

حيث قام برنامج تعزيز المهارات القيادية ومشاركة المرأة – توازن والمنفذ من قبل منظمة ميرسي كور بالشراكة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بتقديم الدعم لديوان التشريع والرأي، بهدف تطوير وتنفيذ برنامج لبناء القدرات المؤسسية حول التدريب على أدلة الصياغة التشريعية المراعية للنوع الاجتماعي. حيث استهدف البرنامج لغاية الآن ما يزيد عن 120 مشارك ومشاركة، ممثلين ومُنتدبين عن أكثر من 60 مديرية قانونية ووحدات تمكين المرأة من مختلف المؤسسات الرسمية والجامعات ومن مختلف المحافظات الأردنية.

ويُعد هذا التدريب الأول من نوعه على مستوى الأردن حيث تضمّن البرنامج التدريب على أساسيات الصياغة التشريعية، بالإضافة إلى تحليل القوانين والأنظمة من وجهة نظر جندرية وإدماج مبادئ النوع الاجتماعي والمساواة، والتدريب على أدوات قياس الأثر التشريعي.

يعتبر ديوان التشريع والرأي هذا التدريب من أهم التدريبات التي تم تنفيذها مؤخرًا حول بناء القدرات المؤسسية والذي تمكّن من تقليص الفجوة المعرفية والتطبيقية للمشاركين/ات حول أساسيات ومبادئ الصياغة التشريعية، وجعلها أكثر شمولية من حيث المحتوى والمضمون. الدكتورة جواهر العجارمة رئيس وحدة النوع الاجتماعي وقياس الأثر التشريعي أكدت من جهتها أن التدريب زوّد المتدربين /ات بالأدوات والمهارات التي تمكّنهم من قياس الأثر التشريعي وتقييم فاعلية القوانين والسياسات.

كما بيّنت السيدة زينة خريسات، رئيسة قسم الاستشارات القانونية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على أن التدريب مكّنّها وزميلتها من صياغة مسودة لنظام التنظيم الإداري التابع لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وهو الآن قيد المراجعة والتدقيق من قبل ديوان التشريع والرأي. لقد نجح البرنامج التدريبي في مساعدة العاملين/ات في المديرية القانونية و وحدات تمكين المرأة والنوع الاجتماعي على تطوير وإعداد قوانين وتشريعات غير تمييزية و مراعية للنوع الاجتماعي، مما سيكون له كبير الأثر في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامّة.